جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

المجلد 19، العدد 1
شعبان 1443هـ / مارس 2022م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-7166

مبادئ علم العلل من خلال مقدّمة كتاب "التمييز" للإمام مسلم رحمه الله

فاطمة الزهراء عواطي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الاستلام: 2019-04-03 **تاريخ القبول: 2019-04-22**

ملخص البحث:

علم علل الحديث؛ هو العلم الذي يعنى بالكشف عن الأسباب الغامضة الخفية التي تقدح في الحديث وتفسد عليه صحته رغم أنه يبدو سليمًا في الظاهر، فميدان علم العلل هو الروايات، لا سيما روايات الثقات. وكتاب "التمييز" للإمام مسلم من أهم كتب العلل وأوائلها، ألّفه استجابة لمطلب أحدهم كما صرّح به، وموضوعه سرد أمثلة من أحاديث الثقات التي أخطأوا فيها، مع بيان مواضع أخطائهم وعلل أحاديثهم.

ولكنه قبل أن يبدأ في سرد الأمثلة من أحاديث الحفّاظ المعلولة، وبيان مواضع العلة فيها، قدّم لذلك بمقدّمة نافعة ثريّة، عكست أوضاع عصره، وأوضح فيها سبب حاجته لبيان مسوّغات تعليل أحاديث الثقات، بعدما عُرف استنكار ذلك من قبل بعض العوام والجهلة، كما وصفهم -رحمه الله، فتضمّنت في ثناياها المبادئ الأساسية، والأسس العلميّة الموضوعيّة التي يعتمد عليها الأئمة المحدّثون في تعليل الأحاديث.

وجاء هذا البحث ليجيب عن إشكالية هي: ما المبادئ الأساسية التي يقوم عليها علم العلل وضمّنها الإمام مسلم مقدّمته ويرى أنه يجب على كل من أراد أن يفهم هذا العلم ويخوض فيه أن يَعْلَمها ويتعلّمها؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية اتّبعت المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي. وذلك بقراءة متمعّنة لمقدّمة كتاب "التمييز"، واستخراج مبادئ علم العلل التي بثّها الإمام مسلم رحمه الله فيها، مع الرجوع إلى كلام الأئمة النقّاد الذي يؤيّدها ويزيدها وضوحا. وختمت البحث بخلاصة لهذه المبادئ وأهميتها في فهم علم العلل، والخروج بتوصيات عدّة.

لكلمات الدالة: مبادئ، علل، التميي، مسلم.

المقدّمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بنور الهداية، ووفّقنا لطلب علم الشريعة، وشرّفنا بالاشتغال بسنّة نبيّه -صلى الله عليه وسلم-، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمّدا عبده ورسوله -صلى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أما بعد:

فإن علم العلل أدقّ أنواع علوم الحديث الشريف وأصعبها على الإطلاق، قلّ المشتغلون به، والمتمكّنون منه، ولم يبرز في سمائه إلا أسماء قليلة، يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم: "وبكل حال، فالجهابذة النقّاد، والعارفون بعلل الحديث، أفراد قليل من أهل الحديث جدا..."[1]

ورغم كونه علما له قواعده، ومنهجه، وعلماؤه، ومؤلفاته، وعليه يدور قبول الأحاديث وردّها، ومن خضمّ ممارسته خرجت للدنيا كتب السنّة ومصنّفاتها، فقد جاء تقديمه للناس بما يوحي أنه ضرب

من السّحر والكهانة، يحيط به الغموض، وتحفّه الأسرار، فلا يستطيع أحد فهمه ناهيك عن تعلّمه وممارسته. قَالَ ابن القيم:" ومعرفةُ هذا الشأنِ وعللهِ ذوقٌ ونورٌ يقذفه اللهُ في القلبِ، يقطعُ بهِ من ذاقه ولا يشك فيه ومن ليس له هذا الذوق لا شعور له به، وهذا كنقدِ الدراهم لأربابه؛ فيه ذوق ومعرفة ليستا لكبار العلماء. قَالَ محمدُ بن عبد الله بن نمير: قَالَ عبدُ الرحمن بنُ مهديّ: إنَّ معرفةَ الحديثِ إلهام. قَالَ ابنُ نمير: صَدَقَ، لو قلتَ له مِنْ أينَ قلتَ؟ لم يكن له جواب."[2]

وقَالَ محمدُ بنُ صالح الكِيْلِيني: " سمعتُ أبا زرعة وَقَالَ لهُ رجلٌ ما الحُجةُ في تعليلكم الحديث؟ قَالَ: الحجة أنْ تسألني عن حديثٍ لهُ عِلةٌ فأذكرُ علتَه، ثم تقصدُ محمد بن مسلم بن وارة وتسأله عنه ولا تخبره بأنّك قد سألتني عنه، فيذكر علته، ثم تقصدُ أبا حاتم فيعلله، ثم تميزُ كلامَ كلّ منّا على ذلكَ الحديث فإنْ وجدتَ بيننا خلافاً في علته فاعلم أنّ كلاً منا تكلم على مراده، وإنْ وجدتَ الكلمة متفقة فاعلمْ حقيقةَ هذا العلم. قَالَ: فَفَعَلَ الرجلُ فاتفقت كلمتُهم عليه فقال: أشهدُ أنَّ هذا العلمَ إلهام."[3]

---

(1) ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، السابعة، 2241هـ - 1002م، (2 / 701).

(2) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، الفروسية، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سليمان، دار الأندلس، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 4141 – 3991 (ص 532).

(3) الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت،

وقَـالَ ابـنُ حجـر: "هـو مـن أغمـض أنـواع علـوم الحديـث وأدقهـا ولا يقـوم بـه إلاّ مـن رزقـه الله فهمـاً ثاقبـاً وحفظـاً واسـعاً ومعرفـةً تامـةً بمراتـب الـرواة وملكـةً قويـةً بالأسـانيد والمتـون؛ ولهـذا لـم يتكلـم فيـه إلاّ القليـل مـن أهـل هـذا الشـأن"[1].

وَقَـالَ أيضًـا: "وهـذا الفـنُ أغمـضُ أنـواعِ الحديـثِ وأدقهـا مسـلكاً ولا يقـومُ بـهِ إلاّ مَـنْ منحـه اللهُ فهمـاً غايصـاً واطلاعـاً حاويـاً وإدراكاً لمراتـب الـرواة ومعرفـة ثاقبـة ولهـذا لـم يتكلـم فيـه إلاّ أفـراد أئمـة هـذا الشـأنِ وحذاقهـم كابـنِ المدينـيّ والبخـاريّ وأبـي زرعـة وأبـي حاتـم وأمثالهـم"[2].

لكـن هـذا لا يعنـي أنـه لا يمكـن تعلّـم مبادئـه، أو فهـم قواعـده وأسسـه التـي يقـوم عليهـا، فقـد تكلّـم النقّـاد فـي بيـان حيثياتـه، وقرائنـه، وشـرح ملابسـاته كمـا فعـل الإمـام مسـلم رحمـه الله.

ألّـف الإمـام مسـلم -رحمـه الله-كتابـه "التمييـز" وقـدّم لـه بمقدّمـة نفيسـة ضمّنهـا مبـادئ علـم الحديـث وقواعـده، وخاصـة مبـادئ علـم العلـل وقواعـد التعليـل؛ بمـا أن كتابـه مخصّـص لبيـان الأحاديـث المعلولـة. فتضمّنـت مقدّمتـه كلامـا مفيـدا فـي علـم العلـل؛ يؤكّـد أن التعليـل قائـم علـى أسـس علميـة موضوعيـة ومنهجيـة، يمكـن فهمهـا وتطبيـق قواعدهـا علـى الأحاديـث، وليـس علـم العلـل كمـا أُشِـيعَ عنـه ضـرب مـن التكهّـن أو الحـدس الـذي لا يمكـن شـرح ملابسـاته.

إشكالية البحث:

ينطلـق هـذا البحـث مـن إشـكالية؛ مفادُهـا أن علـم العلـل علـم غامـض يصعـب فهمـه ناهيـك عـن ممارسـته، وأن النقـاد فـي تعليلهـم الأحاديـث هـم مثـل الصيارفـة، يقولـون بزيـف المعـدن أو صحتـه ولا يسـتطيعون إقامـة دليـل علـى كلامهـم، والنقـاد أيضـا يعللـون الحديـث ولا يفسّـرون كيـف أدركـوا علتـه. والإمـام مسـلم رحمـه الله عندمـا ألّـف كتـاب "التمييـز" لبيـان علـل أحاديـث الثقـات؛ بـدأ أولا بجانـب نظـري ذكـر فيـه مـا يجـب معرفتـه مـن مبـادئ، وأساسـيات، وقواعـد علـم العلـل، لفهـم مـا سـيأتي لاحقـا مـن ذكـر العلـل. فمـا هـي المبـادئ الأساسـية والقواعـد العامـة لعلـم العلـل التـي رأى مسـلم أنـه يجـب معرفتهـا لفهـم علـم العلـل؟

الطبعة: الثانية، 7931هـ - 7791م، (1 / 311). الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، (2 / 652).السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، (2 / 086).

(1) ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة: الثالثة، 1241 هـ- 0002 م، (ص 29).

(2) ابن حجر، أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى، 4041هـ/4891م (2 / 117).

أهداف البحث:

يهدف هذا الموضوع إلى أمور عدة؛ أهمها:

- بيان مبادئ علم العلل، وقواعد التعليل من خلال كلام أهله من صيارفة الحديث في النقد والتعليل، والإمام مسلم واحد منهم.
- الكشف عن قيمة مقدّمة كتاب التمييز، وثرائها، وأهمية ما احتوت عليه من معلومات قيّمة في التأسيس لعلم العلل.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول موضوعا مهمّا من موضوعات علوم الحديث، ألا وهو علم العلل معتمدا على مؤلَّف يعدّ من أوائل ما كُتب في هذا العلم الدقيق، ومؤلّفه من أئمته الأفذاذ القلائل: كتاب "التمييز" للإمام مسلم. ورغم كون الدراسات متعددة حول هذا الكتاب غير أنها جميعها توجّهت نحو الجزء التطبيقي منه -أي الأحاديث التي أعلّها الإمام مسلم-ولم تحفل بالمقدّمة التي كانت بمثابة الجزء التنظيري لعلم العلل.

فما يميّز هذا الكتاب أنه تناول علم العلل بجانبيه النظري والتطبيقي؛ فبدأ أولا بمقدّمة مسهبة بيّن فيها المبادئ الأساسية لعلم العلل والقواعد والأسس التي بنى عليها الأئمة النقّاد تعليلاتهم للأحاديث ثم ألحقها بمجموعة من الأحاديث المعلّة مع بيان سبب علة كل حديث منها ومكمن العلة فيه.

وتعدّ مقدمة الكتاب في غاية الأهمية لتقديمها علم العلل بطريقة سهلة ميسّرة للفهم، إذ جمعت شتات هذا العلم ودقائقه في مبادئ أساسية وقواعد تساعد على فَهْمِه، وفكّ الغموض الذي يحيط به، فأردت أن أبرزها وأقدّمها للقارئ والباحث الذي قد لا تتبدّى له من أول وهلة.

منهجية البحث:

اعتمدت لإنجاز هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال قراءة كتاب التمييز لا سيّما مقدّمته التي هي موضوع بحثي، وتحليل كلام الإمام مسلم والنصوص التي أوردها في مقدّمته، مع الرجوع إلى مصادر أخرى ذات صلة بالموضوع.

الدراسات السابقة:

لا شكّ أن كتاب "التمييز" دارت حوله دراسات وأبحاث كثيرة، وقفت على بعضها واطّلعت عليها، قبل الاستقرار على اختيار هذا البحث ليكون إضافة للجهود المتظافرة

على خدمة هذا الكتاب القيّم النافع، وخدمة السنّة النبويّة بوجه عام. ومن هذه الدراسات:

1. منهج الإمام مسلم في نقد الأحاديث من خلال كتاب التمييز -دراسة تحليلية[1]. موضوعها كان محاولة استنباط منهج الإمام مسلم في نقد الأحاديث، فاعتمدت على مقدمة صحيح مسلم لأن بها تفصيلا كافيا لكثير من مسائل علوم الحديث، وكتب المصطلح لدراسة المسألة نظريا ثم التطبيق عليها بحديث من الأحاديث المعلولة التي أعلّها مسلم في "التمييز". ولم تتطرّق الدراسة إلى مقدّمة كتاب التمييز.

2. قرائن إعلال وترجيح الروايات من خلال كتابي التمييز لمسلم والعلل لابن أبي حاتم[2]. وموضوعه القرائن التي يعتمد عليها نقاد الحديث في تعليل حديث أو ترجيح حديث على آخر؛ جاء البحث في مبحثين، الأول في التعريف بمفردات عنوان البحث تعريف لغوي واصطلاحي، والمبحث الثاني في بيان قرائن التعليل والترجيح، فذكر سبع عشرة قرينة، مع ضرب أمثلة على كل قرينة منها بحديث معلول إما من كتاب التمييز، أومن كتاب العلل، أو منهما معا.

3. الإمام مسلم ومنهجه في كتابه التمييز؛ دراسة تحليلية موضوعية[3]. تناولت الموضوع من ناحية الجزئيات التطبيقية وليس القواعد العامة للتعليل: فبعد التعريف بالإمام مسلم وكتابه التمييز، ومعنى العلة وأهمية علم العلل، تطرّق الباحث إلى منهج الإمام مسلم في بيان علل الإسناد في القلب والتصحيف والوهم، ثم منهجه في بيان علل المتن في نفس المباحث، ثم منهجه في بيان علل الإسناد والمتن معا في المباحث عينها، مع ضرب أمثلة في كل مرة.

4. الأحاديث المعلولة في التمييز الواردة في الصحيحين، دراسة تحليلية.[4] موضوعه خمسة أحاديث ذكرها الإمام مسلم في كتابه التمييز على أنها معلّة، ثم ذكرها نفسها في صحيحه، وشاركه البخاري في ثلاثة منها، فذكرها في صحيحه أيضا. والباحث قام بدراسة الأحاديث الخمسة، محاولا تفسير سبب ذكرها عند مسلم في صحيحه؛ رغم إعلاله لها في التمييز.

(1) مومني زينة، رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة/الجزائر، في سنة 3002م.

(2) المطيري، سعود عبد الله بردي، بحث منشور بحولية مركز البحوث والدراسات الإسلامية (كلية دار العلوم، جامعة القاهرة) 3102م,

(3) الطاهر، سحر ميرغني محجوب، رسالة ماجستير نوقشت في جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، سنة 4102م.

(4) الحريري، عمر أحمد، بحث منشور في المجلة الأردنية للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، 8102م.

5. قواعد نقدية من كتاب "التمييز" للإمام مسلم بن الحجاج،[1] اعتمد فيه صاحبه على الأحاديث المعلولة التي ذكرها مسلم في "التمييز" وليس على مقدمة الكتاب، فقال:" أما بعد: فهذه سبع قواعد نقدية مستخرجة من كتاب "التمييز" للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج، قعّدها هذا الإمام الناقد خلال مناقشته بعض الأمثلة التطبيقية من الأحاديث التي وقع الوهم والغلط فيها"[2].

ومن خلال ما عرضناه من دراسات سابقة حول كتاب "التمييز"، يتبيّن لنا أن هذا البحث مختلف عنها، لأن كل الدراسات السابقة التي ذكرتها كانت تدور حول الجانب التطبيقي من الكتاب، أي الأحاديث المعلولة التي ذكرها مسلم فيه، بينما بحثي تناول الجانب النظري منه المتمثّل في مقدّمة الكتاب؛ فهذا البحث هو إضافة إلى الجهود التي تظافرت لخدمة كتاب "التمييز".

خطة البحث:

وقد قسّمت البحث وفق الخطة الآتية:

المقدمة: وفيها بيّنت أهمية الموضوع، وإشكالية البحث، وأهدافه، والمنهج المتبع فيه، وخطته.

المبحث الأول: ترجمة الإمام مسلم والتعريف بكتاب "التمييز".

المطلب الأول: خصصته لترجمة مختصرة للإمام مسلم، وركّزت على الجانب النقدي في شخصيته.

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "التمييز": نسخ الكتاب وطبعاته، موضوعه، مكانته العلمية..

المبحث الثاني: مبادئ علم العلل من خلال مقدّمة كتاب "التمييز".

المطلب الأول: جواز الكلام في الروايات تصحيحا وتعليلا وفي الروّاة جرحا وتعديلا، صونا للدّين.

المطلب الثاني: ضرورة الرجوع في علم العلل إلى أئمته المتخصّصين فيه.

---

(1) منشور في موقع https://www.alsunan.com، بحث من ست صفحات، كتبه: نبيل بن أحمد بَلْهي

(2) نبيل بن أحمد بلهي، قواعد نقدية من كتاب "التمييز" للإمام مسلم بن الحجاج، https://www.alsunan.com ص1.

المطلب الثالث: طبقات روّاة الأخبار وناقليها.

المطلب الرابع: الخطأ والوهم في الحديث عند الروّاة.

المطلب الخامس: وسيلة إدراك الوهم والخطأ في الحديث.

المطلب السادس: التحرّي والتثبّت في الرواية وعدم الاعتماد على حسن الظن.

المطلب السابع: مدارات الحديث ودورها في التعليل.

المطلب الثامن: الكلام في الروّاة ضرورة دينية ومبدأ من مبادئ التعليل والتصحيح.

المطلب التاسع: العلم بأقسام الروّاة ضرورة في ممارسة التعليل والتصحيح.

المطلب العاشر: الحفظ والضبط شرط أساس في الراوي.

المبحث الأول: ترجمة الإمام مسلم والتعريف بكتاب "التمييز".

المطلب الأول: ترجمة مختصرة للإمام مسلم:

أ. نسبه ومولده:

أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كوشاذ القشيري النيسابوري[1]، ينتهي نسبه إلى قُشَيْر بن كَعْب بن ربيعَة بن عَامر بن صعصعة، وهي قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء[2]. اختلف المؤرّخون في سنة مولده، قال ابن خلكان: "ولم أَرَ أحدًا من الحفاظ يضبط مولده ولا تقدير عمره، وأجمعوا أنه ولد بعد المائتين"[3].

ب. طلبه العلم، شيوخه وتلاميذه:

أقبل الإمام مسلم على سماع الحديث وحفظه منذ صغره، قال الذهبي: "أوّل سماعه سنة ثماني عشرة ومائتين من يحيى بن يحيى التميمي"[4]. سمع بمكة من: القعنبي- وهو

(1) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف: الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 5041هـ-5891م، (21 / 755 - 855).

(2) ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، اللباب في تهذيب الأنساب، دار صادر – بيروت، (3 / 73 - 83).

(3) ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، 4991م، (5 / 591).

(4) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية بيروت -لبنان، الطبعة الأولى، 9141هـ-8991م، (2 / 521).

أكبر شيوخه، رحل إلى العراق، والحجاز، والشام، ومصر، وسمع من جماعة من العلماء[1] وسمع منه جمع كبير وبعضهم من شيوخه.[2]

ج. مصنّفاته[3]:

كثيرة ومتنوّعة وكثير منها مفقود. نذكر منها:

الجامع الصحيح، المسند الكبير، الأسامي والكنى، التمييز، العلل، الأفراد، الوحدان، الأقران، من ليس له إلا راو واحد، أولاد الصحابة، أوهام المحدّثين، الطبقات، أفراد الشاميين وغيرها كثير...

د. مكانته العلمية:

امتاز الإمام مسلم -رحمه الله-بدقّة منهجيته؛ التي برزت خاصة في مقدّمات مصنّفاته، فقد كان من المؤلّفين القليلين الذين اعتنوا بوضع مقدّمات لتآليفهم أوضحوا فيها منهجهم في التأليف، وغرضهم منه، مما سهّل على طلّاب العلم الاستفادة من هذه المؤلّفات.

كما اشتهر الإمام مسلم -رحمه الله-بسعة الحفظ، وكثرة الرواية، مع معرفته بمراتب الروّاة، وضبطه لأسمائهم وكناهم وألقابهم. وكان متفوّقا على كثير من أقرانه في العلل والأسانيد، ومعرفة صحيح الحديث من السقيم، حتى شهد له شيوخه وأقرانه بالتصدّر والإمامة.

قال شيخه محمد بن عبد الوهاب الفرّاء النيسابوري: "كان من علماء الناس وأوعية العلم، ما علمته إلا خيرًا، وكان برًّا رحمنا الله وإياه"[4].

وقال ابن أبي حاتم: "كان ثقة من الحفاظ له معرفة بالحديث"[5].

---

(1) انظر: البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، 2241هـ -2002م، (51 / 121).

(2) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 6231هـ، (01 / 621).

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (21 / 975)

(4) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 5141هـ -5991م، (85 / 98)

(5) الثقفي، محمد بن إسحاق، حديث السراج، تحقيق: حسين بن عكاشة بن رمضان، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى،5241ه-4002م، (1 / 091).

وقال شيخه محمد بن بشّار: "حفّاظ الدنيا أربعة: أبو زرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارى. قال بندار: وهم غلماني خرجوا من تحت كرسيّي"[1].

وقال ابن الأخرم: "إنما أخرجت مدينتنا هذه من رجال الحديث ثلاثة هم: محمد بن يحيى، وإبراهيم بن أبي طالب، ومسلم"[2].

ووصفه ابن عقدة بأنه كان عالمًا، قلما يقع له الغلط في العلل[3].

وقال ابن السكن: "هذه قواعد الإسلام: كتاب مسلم[4]، وكتاب البخاري[5]، وكتاب أبي داود[6]، وكتاب النسائي[7]."[8]

وقال ابن عساكر: " قال الفضل محمد بن إبراهيم: سمعت أحمد بن سلمة يقول: رأيت أبا زرعة وأبا حاتم يقدّمان مسلم بن الحجاج في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما"[9].

وذكره الذهبي فيمن يعتمد قوله في الجرح والتعديل.[10]

وقال فيه الإمام النووي: "واعلم أن مسلما -رحمه الله-أحد أعلام أئمة هذا الشأن، وكبار المبرزين فيه، وأهل الحفظ والإتقان، والرحَّالين في طلبه إلى أئمة الأقطار والبلدان، والمعترف له بالتقدم فيه بلا خلاف عند أهل الحذق والعرفان، والرجوع إلى كتابه،

(1) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن، شرح علل الترمذي، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار -الزرقاء – الأردن، الطبعة الأولى، 7041هـ -7891م، (1 / 794)

(2) ابن عساكر، تاريخ دمشق، (85 / 19)

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، (21 / 565)

(4) يعني كتابه الصحيح.

(5) يقصد الجامع الصحيح.

(6) السنن.

(7) السنن.

(8) المقدسي، محمد بن طاهر، شروط الأئمة الستة: البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، 5041 - 4891، (ص42).

(9) ابن عساكر، تاريخ دمشق (85 / 98 - 09)

(10)الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر – بيروت، الطبعة الرابعة، 0141هـ-0991م، (ص391).

والمعتمد عليه في كل زمان"[1].

ه. وفاته:

قال ابن الصلاح: "ذكر الحاكم أبو عبد الله ابن البيع الحافظ في كتاب (المزكّين) لرواة الأخبار، أنه سمع أبا عبد الله ابن الأخرم الحافظ يقول: توفي مسلم بن الحجاج -رحمه الله-عشية يوم الأحد، ودفن يوم الإثنين لخمس بقين من رجب، سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين سنة، وهذا يتضمّن أن مولده كان في سنة ست ومائتين -والله أعلم-".[2]

قال الحاكم: "سمعت أبا الفضل محمد بن إبراهيم، سمعت أحمد بن سلمة يقول: عُقد لمسلم مجلس المذاكرة، فذُكر له حديث فلم يعرفه، فانصرف إلى منزله، وقدّمت له سلّة فيها تمر فكان يطلب الحديث، ويأخذ تمرة تمرة فأصبح وقد فني التمر ووجد الحديث. زاد غيره: فكان ذلك سبب موته."[3]

المطلب الثاني: التعريف بكتاب "التمييز":

أ. سبب تأليف كتاب "التمييز" وموضوعه:

بيّن الإمام مسلم عن سبب تأليف كتابه "التمييز"، وعن موضوعه، في مقدّمة الكتاب فقال -رحمه الله-: "وسألتَ أن أذكرَ لك في كتابي روايةَ أحاديث مما وهم قوم في روايتها، فصارت تلك الأحاديث عند أهل العلم في عداد الغلط والخطأ، ببيان شافٍ أُبينها لك ولغيرك؛ حتى يتضح لك ولغيرك ممن سبيله طلب الصواب سبيلك، غلطُ من غلِط وصوابُ منْ أصاب منهم فيها، وسأذكر لك إن شاء الله من ذلك.." [4]

فكشف لنا أن سبب تأليف كتابه هو استجابة وتلبية لطلب أحدهم منه أن يبيّن له أسباب تعليل الأحاديث، وسبل الكشف عن أوهام الرواة بيانا شافيا.

وموضوعه هو سرد أمثلة من أخطاء الحفّاظ وأوهامهم، وبيان مواضع علل أحاديثهم، وصور هذه العلل، بطريقة عملية تطبيقية حتى يبيّن له أن التعليل ليس ضربا من الكهانة؛

(1) النووي، يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية-بيروت، (2 / 19)

(2) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الثانية، 8041ه، (ص26).

(3) ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (01 / 721).

(4) التمييز، (ص73).

وإنما هو يخضع لقواعد علمية وقرائن واقعية لا تخفى على العالم المتمرّس في علم العلل العارف بطبقات الرواة ومراتبهم ومخارج الروايات ومداراتها. ومع التطبيق العملي قدّم للكتاب بمقدّمة -على اختصارها-حوت فوائد جمّة في التقعيد لعلم العلل.

ب. مكانة كتاب "التمييز" وأهميّته:

لا شك أن كتاب "التمييز" كتاب نفيس، تجلّت فيه إمامة مسلم، وعلوّ كعبه في معرفته بالروايات والأسانيد وعلل الأخبار؛ فهو من أفضل الكتب المتقدّمة التي بّينت ذلك، وأهم ما يميّزه أن مؤلّفه جمع فيه بين النظري والتطبيق؛ حيث ساق الروايات، وذكر أنواع العلل من خلال أنواع الأخطاء التي وقعت في هذه الروايات، كما قدّم له بمقدمة ماتعة نافعة، أصّل فيها علم العلل وقعّد قواعده بأسلوب واضح يمتاز بسهولة عباراته وجزالة كلماته. وعلى هذا فكتاب "التمييز" يمتاز عن كتب العلل الأخرى بالتأصيل النظري والتطبيق العملي.

ومما يؤكّد أهمية كتاب "التمييز" ومكانته؛ اهتمام النقاد المتقدّمين واحتفاؤهم به، ونقلهم عنه وعزوهم إليه، كالخطيب، وابن عساكر، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم.

قال الخطيب -بعد ذكره لأمّات كتب الحديث التي ينبغي على الطالب سماعها-:

"ثم الكتب المتعلقة بعلل الحديث، فمنها: كتاب أحمد بن حنبل[1]، وعلي بن المديني[2]، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي[3]، وأبي علي الحافظ النيسابوري[4]، وأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني[5]، وكتاب "التمييز" لمسلم بن الحجاج القشيري" [6].

كذلك عناية المتأخرين والمعاصرين به، ما بين تحقيق وتحرير، فقد طبع بستة تحقيقات[7] مختلفة، رغم وجود نسخة مخطوطة واحدة منفردة له.

---

(1) العلل ومعرفة الرجال

(2) العلل

(3) العلل

(4) الْحُسَيْن بن عَلِيّ بن يزيد بن داود بن يزيد أَبُو عَلِيّ الْحَافِظ النَّيْسَابُورِيّ، توفي سنة تسع وأربعين وثلاث مائة، وكان مولده سنة سبع وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد 8 / 226، سير أعلام النبلاء 21 / 651

(5) العلل

(6) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (2 / 681).

(7) حاول كثير من المحقّقين خدمة الكتاب خدمة تليق به؛ منهم:

محمد مصطفى الأعظمي، أوّل من حقّق الكتاب، طُبع الكتاب بتحقيقه ثلاث طبعات. وقفت على الطبعة الثالثة منها.

المبحث الثاني: مبادئ علم العلل من خلال مقدّمة كتاب "التمييز":

لم يبدأ الإمام مسلم -رحمه الله-كتابه مباشرة بما ألّفه لأجله -وهو سرد الأحاديث المعلولة وبيان مواضع العلّة فيها-وإنما قدّم لعمله بمقدّمة مزهرة مثمرة، كشف فيها للسائل مبادئ علم العلل وقواعد التعليل والتصحيح؛ حتى يعلم السائل -ومن وراءه-أن كلام الأئمة في الأحاديث قائم على أسس علميّة منهجيّة موضوعيّة، يمكن تعلّمها وفهمها وتطبيقها على الروايات، وليس علم التعليل -كما أشيع عنه-ضرب من التكهّن أو الحدس الذي لا يمكن شرح ملابساته، وأن له أهله المخوّلين بالخوض فيه دون بقية الناس لما أوتوا من علم وفهم ومقدرة.

المطلب الأول: جواز الكلام في الروايات تصحيحا وتعليلا وفي الروّاة جرحا وتعديلا، صونا للدّين.

نشأ علم العلل من خلال سعي العلماء إلى تدوين سنّة النبي صلى الله عليه وسلّم، والحفاظ عليها مما قد يشوبها من الكذب والافتراء، وابتكر العلماء وسائل حماية ضرورية استخدموها في الكشف عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة، والرواة المتروكين أوالكذابين؛ أهم تلك الوسائل: الإسناد، والكلام في الرواة جرحا وتعديلا، وفي الحديث تصحيحا وتعليلا؛ لكن قوما من العوام استنكروا على المحدّثين عملهم، وعدّوه رجما بالغيب؛ وهم يمثّلون تيّارا كان موجودا في عصر الإمام مسلم، ولهذا كما ذكرت آنفا؛ فإن مقدمة التمييز مرآة عصره، وما دفع هؤلاء العوام إلى هذا القول إلا جهلهم، وكل من خاض في علم العلل ومسائله بجهله؛ لم يزده ذلك إلا جهلا وتيها وتخبّطا. ولهذا افتتح الإمام مسلم مقدمته بقوله-: "أما بعد، فَإِنَّك -يَرْحَمُك اللهُ-ذكرتَ أَنَّ قِبَلَكَ قَوْمًا يُنكرُونَ قَوْلَ الْقَائِلِ مِنْ أهلِ الْعِلمِ إذا قَال: هَذَا حَدِيث خطأ، وَهَذَا حَدِيث صَحِيح، وَفُلَانٌ يُخْطِئُ فِي رِوَايَتِه حَدِيثَ كَذَا وَالصَّوَابُ مَا روى فُلَانٌ بِخِلَافِهِ. وَذَكَرْتَ أَنَّهم استعظموا ذَلِك مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَهُ، ونسبوه إلى اغْتِيابِ الصَّالِحينَ مِنَ السّلَفِ الماضين، وَحَتَّى قَالُوا: إنَّ مَن ادّعى تَمْيِيز خطأ روايتهم

محمد صبحي حلاق، حقّق الكتاب وطبعه في دار أطلس سنة 1412ه، وقد كتب على الغلاف "مخطوطة تطبع لأوّل مرّة"، ممّا يعني أنّه لم يقف على طبعة الأعظمي.

تحقيق الدكتور عبد القادر المحمدي، طبعته دار ابن الجوزي الطبعة الأولى سنة 1430هـ. قال في مقدّمته:" لما كانت هذه النسخة فريدة اضطررنا إلى مقابلتها على المطبوع منها إذ قام الشيخ د. محمد مصطفى الأعظمي بتحقيقها وطبعها، ثم تبعه الشيخ صبحي حسن حلاق فتبعه حذو القذّة بالقذّة حتى فيما أخطأ فيه!"

تحقيق محمد علي الأزهري: نشر مكتبة الفاروق بالقاهرة، سنة 1430هـ.

تحقيق صالح بن أحمد ثابت ديان، طبعته مكتبة الألباني في اليمن، سنة 1430ه.

تحقيق أحمد مصطفى شعبان، منشورات دار الأفاق بالقاهرة، وتوزيع: دار التوحيد للنشر بالرياض.

مـن صوابهـا متخـرّصٌ بِمَـا لَا علـم لَـهُ بِـهِ، ومُـدَّعٍ عِلْـمَ غَيْـبٍ لَا يُوصـل إليـه.

واعلـم -وفّقنـا اللهُ وإيّـاك-أنْ لـولا كثـرة جهلـة العـوام مسـتنكري الحـقِّ ورادّيـه بالجهالـة، لمـا بـانَ فضـل عالـم علـى جاهـل، ولا تبيّـن علـمٌ مـن جهـلٍ، ولكـنَّ الجاهـلَ ينكـرُ العلـم لتركيـب الجهل فيـه، وضـدُّ العلـم هـو الجهـل، فـكلُّ ضـدٍ نـافٍ لضـدِهِ، دافـع لـه لا محالـة، فـلا يهولنَّـك اسـتنكار الجُهـال وكثـرة الرعـاع؛ لمـا خُـصَّ بـه قـوم وحرمـوه، فـإنَّ تعـداد العلـم دائـر إلـى معدنـه، والجهـل واقـف علـى أهلـه."[1]

فجعـل هـذه العبـارات هـي المدخـل إلـى مقدّمتـه كـي يوضّـح لسـائله بصفـة خاصـة، ولـكل قـارئ بصفـة عامـة؛ أن علمَـي: العلـل، والجـرح والتعديـل؛ قائمـان علـى مبـدأ الدّيـن والنصيحـة للمسـلمين، وأن العلمـاء يتكلمـون فـي الأحاديـث وروّاتهـا بنـاء علـى علـم، وفهـم، وخبـرة، واطّـلاع، ومـن أنكـر عليهـم ذلـك إنمـا أنكـره لجهلـه بطبيعـة هـذا العلـم وخصوصيتـه.

المطلب الثاني: ضرورة الرجوع في علم العلل إلى أئمته المتخصّصين فيه.

علـم العلـل أدق أنـواع علـوم الحديـث وأصعبهـا، لـه أهلـه وأئمتـه الذيـن هـم المرجـع فـي الصنعـة الحديثيـة، وتمييـز الحديـث وفحصـه ومعرفـة صحيحـه مـن سـقيمه، لـم يبـرز فيـه إلا قليـل مـن الأئمـة، ولـم ينجـح فـي خـوض غمـاره إلا ثلّـة منهـم، ولهـذا يجـب علـى العـوام عـدم الخـوض فيـه وردّه إلـى أهلـه فهـم مـن خصّهـم الله بهـذا العلـم وفتـح عليهـم فيـه، قـال مسـلم: "وسـألت أن أذكـر لـك فـي كتابـي روايـة أحاديـث ممـا وهـم قـوم فـي روايتهـا، فصـارت تلـك الأحاديـث عنـد أهـل العلـم فـي عـداد الغلـط والخطـأ؛ ببيـان شـاف أبينهـا لـك ولغيـرك، حتـى يتضـح لـك ذلـك ولغيـرك ممـن سـبيله طلـب الصـواب سـبيلك، غلـط مـن غلـط وصـواب مـن أصـاب منهـم فيهـا، وسـأذكر لـك إن شـاء الله مـن ذلـك مَـا يرشـدك الله وتهجـم علـى أَكثـر مِمَّـا أذكـرهُ لَـك فِـي كتابـي وَبِـاللَّهِ التَّوْفِيـق"[2].

فأفصـح الإمـام مسـلم رحمـه الله أنـه ألّـف كتابـه اسـتجابة لطلـب السّـائل عـن الأحاديـث المعلولـة عنـد العلمـاء، وعـن سـبب علّتهـا، وهـذا دأب العلمـاء وديدنهـم فـي كل زمـان؛ تلبيـة حاجـة عصرهـم، والاسـتجابة لمتطلبـات زمانهـم، ونشـر العلـم والوعـي فـي مجتمعاتهـم، ودحـض الجهـل والبـدع التـي تنتشـر بيـن العـوام؛ فتشـوّش عليهـم فكرهـم، وتلبـس عليهـم دينهـم.

(1) التمييز، (ص73).

(2) المصدر نفسه.

كما يجب على العامة من الناس أن يتوجّهوا إلى علمائهم بالسؤال، وقصدهم للاستفسار، فقد قال تعالى:((فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ.))[1]، وألّا يخوضوا فيما لا يعلمون بجهلهم، فَيَضلّوا ويُضلّوا.

قال مسلم في موضع آخر من "التمييز"[2]: "وَاعْلَم رَحِمك الله أَن صناعَة الحَدِيث، وَمَعْرِفَة أَسبَابه من الصَّحِيح والسقيم إنما هِيَ لأهل الحَدِيث خَاصَّة، لأنهم الحفاظ لروايات النَّاس، العارفين بهَا دون غَيرهم، إذ الأصل الَّذِي يعتمدون لأديانهم السّنَن والْآثَار المنقولة من عصر إلى عصر، من لدن النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم إلى عصرنا هَذَا، فَلَا سَبِيل لمن نابذهم من النَّاس، وَخَالفهُم فِي الْمَذْهَب، إلى معرفَة الحَدِيث، وَمَعْرِفَة الرِّجَال من عُلَمَاء الأمصار فِيمَا مضى من الأعصار، من نقّل الأخبار وحمّال الآثَار، وَأهل الحَدِيث هم الَّذين يعرفونهم، ويميزونهم، حَتَّى ينزلوهم مَنَازِلهمْ فِي التَّعْدِيل وَالتَّجْرِيح. وإنما اقتصصنا هَذَا الْكَلَام لكَي نثبته لمن جهل مَذْهَب أهل الحَدِيث، مِمَّن يُرِيد التَّعَلُّم والتنبّه على تثبيت الرِّجَال وتضعيفهم، فَيعرف مَا الشواهد عِنْدهم، والدلائل الَّتِي بهَا ثبتوا النَّاقِل لْلْخَبَر من نَقله، أَو سقطوا من أسقطوا مِنْهُم، وَالْكَلَام فِي تَفْسِير ذَلِك يكثر، وَقد شرحناه فِي مَوَاضِع غير هَذَا، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيق فِي كل مَا نَؤُمّ ونقصد"[3].

المطلب الثالث: طبقات روّاة الأخبار وناقليها.

روّاة الأخبار وناقلوها ليسوا في مستوى واحد من الحفظ، والضبط، والإتقان، ولا يمثّلون طبقة واحدة؛ ففيهم الحافظ المتقن، وفيهم الحافظ الذي يشوب حفظه بعض الوهم، وفيهم سيّئ الحفظ، وبسبب هذا الاختلاف في مستوى الحفظ، صنّفهم العلماء إلى طبقات بحسب قوة ضبطهم وسلامة حفظهم، ولعلّ أكثر واحد اهتمّ ببيان طبقات الروّاة؛ هو الإمام مسلم رحمه الله في مقدّمتي كتابيه: "الجامع الصحيح"، و"التمييز"، فهذه المسألة هي أوّل ما بدأ به كلامه فقال -رحمه الله-:

"...وبعد: فإن الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون، وفي نقلهم لما ينقلون:

- فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقّي لما يلزم توقّيه فيه.
- ومنهم المتساهل المشيب حفظه بتوهّمٍ يتوهّمه، أو تلقين يلقَّنه من غيره فيخلطه بحفظه، ثم لا يميزه عند أدائه إلى غيره.

(1) سورة الأنبياء، الآية 7.

(2) المصر نفسه، (812 - 912)

(3) المصدر السابق، (ص812)

- ومنهم من همّه حفظُ متون الأحاديث دون أسانيدها، فيتهاون بحفظ الأثر، يتخرَّصها من بعد فيحيلها بالتَّوهم على قوم غير الذين أدي إليه عنهم.

وكل ما قلنا من هذا في رواة الحديث ونقال الأخبار، فهو موجود مستفيض." [1]

فقسّم -رحمه الله-ناقلي الأخبار إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: الثقات المتقنون لحفظهم الضابطون لأحاديثهم.

الطبقة الثانية: الثقات الذين يشوب حفظهم بعض الوهم، وهم دون ثقات الطبقة الأولى.

الطبقة الثالثة؛ قال عنهم: "همّهم حفظ المتون دون ضبط الأسانيد". فلا شك أن أخطاءهم تقع أكثر في أسانيد أحاديثهم التي يروونها؛ لعدم اهتمامهم بضبط الأسانيد وحفظها. وكأنه -رحمه الله-قصد بكلامه الفقهاء غير المحدّثين، الذين يشتغلون بفقه المتون ويهتمّون بها أكثر من اهتمامهم بالأسانيد فربما أخطأوا فيها واضطربوا.

وتقسيم الروّاة إلى طبقات متفاوتة ومتفاضلة في العلم والحفظ والإتقان أمر شرعي، أصّل له الإمام مسلم في مقدّمة صحيحه عندما ذكر تقسيمهم هنالك ثم قال:" وإنما مثّلنا هؤلاء في التّسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه، فلا يُقَصَّر بالرجل العالي القدر عن درجته، ولا يرفع متّضع القدر في العلم فوق منزلته، ويعطى كل ذي حق فيه حقه، وينزل منزلته. وقد ذكر عن عائشة -رضي الله تعالى عنها- أنها قالت: "أمرنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن نُنزل الناس منازلهم"[2]، مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالى: ((وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ))[3]. فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-."[4]

وتقسيم الرواة إلى طبقات وإن كان فيه اختلاف بين الأئمة في عدد الطبقات وتصنيفها؛ غير أنه أصل ومبدأ أساسي يرتكز عليه علم العلل ويلجأ إليه الأئمة في التعليل والتصحيح. لأن المعرفة بمراتب الروّاة في الحفظ وتفاوتهم فيه تساعد النقّاد في ترجيح حديث على آخر إذا ما اختلف الروّاة في روايته، فترجّح رواية الأحفظ على رواية غيره، كما تساعدهم في قبول تفرّد راو بحديث أو بزيادة فيه أو ردّ ذلك، بحسب ما يتمتّع به هذا الراوي من

(1) التمييز، (ص 83).

(2) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب: في تنزيل الناس منازلهم، حديث رقم 2484

(3) سورة يوسف، الآية 67

(4) مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المقدّمة، تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ص6 - 7

الحفظ والضبط والإتقان يؤهّله لقبول تفرّده أو زيادته أو عدم أهليته لذلك؛ لأن قبول حديث تفرّد به راو، أو زيادة في حديث، له شروط كما سيأتي.

المطلب الرابع: الخطأ والوهم في الحديث عند الروّاة.

لا يسلم أحد من روّاة الحديث من الخطأ والوهم وإن كان من أفضل المراتب وأعلى الطبقات؛ لأن الخطأ من صفة الإنسان لا ينفكّ عنه، يقلّ عند الرواة المتقنين ويزيد عند غيرهم حتى يصل ببعضهم إلى مرتبة الترك بسبب كثرة أخطائه وفحش أوهامه. قال -رحمه الله-: "ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ، ومراتبهم فيه، فليس من ناقلِ خبر وحامل أثرٍ من السلف الماضين إلى زماننا، وإن كان من أحفظ النّاس، وأشدِّهم توقياً وإتقاناً لما يحفظ وينقل، إلا الغلط والسهو ممكن في حفظه ونقله، فكيف بمن وصفت لك ممن طريقه الغفلة والسهولة في ذلك."[1]

ومعرفة هذا من المبادئ الأساسية في فهم منهج النقاد في التعليل، فهاتان القضيتان اللّتان بدأ بهما الإمام مسلم -رحمه الله-كلامه، ونبّه إليهما مخاطبه،-أن الروّاة يصنّفون إلى طبقات متفاوتة في الحفظ، وأن لا أحد من الروّاة يسلم من الخطأ- هما الأساس والمدخل لفهم علم العلل وأبجدياته، فلا أحد من الروّاة يسلم من الغلط والسهو، مهما قوي حفظه، وزاد حرصه وتوقّيه، وهنا مكمن العلل ومجالها: أوهام الحفّاظ الثقات وأخطاؤهم. وكون الروّاة مقسّمين إلى طبقات فهذا مما سيساعد في الترجيح، وفي اكتشاف مواطن العلل في الأحاديث.

ونسبة أخطاء الرّاوي فيما يرويه هي التي تحدّد مرتبته في الحفظ والضبط، وتصنّفه في طبقات الروّاة ومراتبهم، فكلما قلّ الخطأ ونُدر في نسبة ما يروي الراوي من الحديث كلما ارتفعت منزلته وكان في مصاف الطبقة الأولى أو الثانية من الرواة الذين يقبل حديثهم، أما إذا زادت نسبة الخطأ والوهم وكثرت في حديثه فقد يهوي به ذلك إلى مرتبة المتروكين كما ورد عن مسلم:" ..وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله."[2]

المطلب الخامس: وسيلة إدراك الوهم والخطأ في الحديث.

المخالفة، والتفرّد، سمتان يدرك بهما وقوع الخطأ في الرواية، وعليهما يدور التصحيح

(1) التمييز، (ص83).

(2) المقدمة، ص 7.

والتعليل، ولهذا نبّه الإمام مسلم إلى أن الاختلاف بين الرواة في حديث يشكّل وسيلة لكشف الغلط فيه، والأغلاط تتفاوت وضوحا وغموضا، منها ما يقف عليه الناقد بسهولة ويعرف أنه من باب الخطأ، ومنها ما يكون غامضا تكشفه ملابسات الرواية.

قال -رحمه الله-:" ثُمَّ أوّل مَا أذكر لَك بعد مَا وصفت مِمَّا يجب عَلَيْك مَعْرفَته قبل ذكري لَك مَا سَأَلتَ من الأحاديث؛ السمة الَّتِي تعرف بهَا خطأ المخطئ فِي الحَدِيث وصواب غَيره إذا أصَاب فِيهِ. فَاعْلَم أرشدك الله أن الَّذِي يَدُور بِهِ معرفَة الْخَطَأ فِي رِوَايَة ناقل الحَدِيث **إذا هم اخْتلفُوا فِيهِ** من جِهَتَيْنِ: أَحدهمَا أَن ينْقل النَّاقِل خبرا بِإِسْنَاد فينسب رجلا مَشْهُورا بِنسَبته فِي إسناد خَبره خلاف نسبته الَّتِي هِيَ نسبته، أَو يُسَمِّيه باسم سوى اسْمه فَيكون خطأ ذَلِك غير خَفِيّ على أهل الْعلم حِين يرد عَلَيْهِم"[1]

وضرب لذلك بعض الأمثلة ثم قال:" فَهَذِهِ الْجِهَة الَّتِي وَصفنَا من خطأ الإسناد وَمثْن الحَدِيث هِيَ أظهر الْجِهَتَيْنِ خطأ وعارفوه فِي النَّاس أَكثر."[2] وهو النوع الأول من العلل أو العلل الظاهرة التي يسهل إدراكها والتنبّه لها.

أما عن النوع الثاني من العلل، أو العلل الخفيّة، فقال رحمه الله: "والجهة الأخرى؛ أَن يروي نفر من حفّاظ النَّاس حَدِيثا عَن مثل الزُّهْرِيّ أَو غَيره من الأئمة بِإِسْنَاد وَاحِد وَمثْن وَاحِد، **مجتمعون على رِوَايَته فِي الإسناد والمتن لَا يَخْتَلِفُونَ فِيهِ فِي معنى، فيرويه آخر سواهُم عَمَّن حدَّث عَنهُ النَّفر الَّذين وصفناهم بِعَيْنِه فيخالفهم فِي الإسناد، أَو يقلب الْمَتْن فَيَجْعَلهُ بِخِلَاف مَا حكى من وَصفنَا من الْحفّاظ، فَيُعلم حِينَئِذٍ أَن الصَّحِيح من الرِّوَايَتَيْنِ مَا حدّث الْجَمَاعَة من الْحفّاظ دون الْوَاحِد الْمُنْفَرد وإن كَانَ حَافِظًا**، على هَذَا الْمَذْهَب رَأينَا أهل الْعلم بِالْحَدِيثِ يحكمون فِي الحَدِيث مثل: شُعْبَة، وسُفْيَان بن عيينة، وَيحيى بن سعيد، وَعبد الرَّحْمَن بن مهْدي، وَغَيرهم من أَئِمَّة أهل الْعلم، وَسَنذكر من مذاهبهم وأقوالهم فِي حفظ الْحفّاظ وَخطأ الْمُحدّثين فِي الرِّوَايَات مَا يُسْتَدلّ بِهِ على تَحْقِيق مَا فسّرت لَك إن شَاءَ الله."[3]

هنا يبيّن الإمام مسلم -رحمه الله-بدقّة بالغة مسألة **التفرّد والمخالفة**، فلا يمكن القول بالمخالفة إلا إذا تشارك الرواة في نفس الحديث، بنفس الإسناد ونفس المتن، فإذا اختلف الإسناد أو المتن؛ فلا سبيل للحديث عن المخالفة؛ لأن كل حديث بإسناد مختلف هو حديث مستقلّ وإن كان نفس المتن، وكذلك الحديث بمتن مختلف هو حديث مستقل وإن كان بنفس الإسناد. فالتعليل بالمخالفة، أو التفرّد، يكون عند تشارك جماعة من الحفّاظ في رواية

(1) المصدر السابق.

(2) التمييز، (ص 24).

(3) المصدر نفسه.

حديث عن نفس الإمام ويخالف أحدهم الجماعة فيتفرّد بزيادة، أو تبديل في الإسناد أو المتن بما يغيّر المعنى؛ فالحكم حينئذ لحديث الجماعة بالصحة، وحديث المخالف بالخطأ، وهنا يرتكز الإمام مسلم في تعليل حديث الحافظ المخالف على **قاعدة الترجيح بالعدد الأكثر**، أي إذا كان الرواة جميعهم من الحفاظ وخالف أحدهم المجموعة وقال بما لم يقل به أحد غيره، فالحكم لحديث الجماعة بالصحة، ولما تفرّد به هذا الحافظ بالخطأ، **فتفرد الثقة خطأ إذا هو خالف الجماعة من الثقات.** مع تأكيد الإمام مسلم بأن هذا منهج الأئمة من أهل العلم في التعليل والتصحيح.

هل معنى هذا لا يقبل تفرّد الثقة مطلقا؟

يقول الإمام مسلم :"حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته.

فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الإتقان منهم في أكثره، فيروى عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم" [1].

وقال ابن رجب: "وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[2].

ويقودنا الحديث عن التفرّد إلى الحديث عن زيادة الثقة؛ لأنها مما تفرّد به الثقة فزاده في حديثه الذي شارك فيه الثقات ولم يذكروه، فهي تدخل في معنى التفرّد والمخالفة. قال مسلم:" وَالزِّيَادَة فِي الأخبار لَا يلْزم إلا عَن الْحفاظ الَّذين لم يعثر عَلَيْهِم الْوَهم فِي حفظهم"[3].

مقصود الإمام مسلم أنَّ الزيادة لا تقبل إلا ممن عرف بقوَّة الحفظ والإتقان وندرة الأخطاء والأوهام. فحفظه وإمامته قرينة قويَّة ومرجِّحة لقبول زيادته ما لم يثبت خطؤه ووهمه في الزيادة، فقد

(1) المقدمة، ص 7

(2) شرح علل الترمذي (2 / 285)

(3) التمييز لمسلم (ص: 981)

ثبت أنَّهُ والأئمة يردّون زيادات بعض الحفَّاظ لقرائن قامَتْ عنده على وهمهم.

قال ابن رجب: "وربّ حديث استغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه."[1] وضرب مثالا بحديث مالك.

المطلب السادس:التحرّي والتثبّت في الرواية وعدم الاعتماد على حسن الظن.

الحفظ والضبط شرط أساسي ومطلوب في الرّاوي الذي يروي حديث رسول اللهﷺ، لا يُستغنى عنه بحسن الظنّ في الرّاوي لصلاحه وعبادته. ومن قال غير ذلك أو استنكر على الأئمة شرط ذلك فهو جاهل، كما هو حال القوم الذين وصفهم سائل الإمام مسلم له، فقال-رحمه الله-:

" فلا يهولنك استنكار الجهال، وكثرة الرعاع لما خصّ به قوم وحرموه"[2].

واستند الإمام مسلم إلى التأصيل الشرعي لكل ما ذكره؛ بسوقه أحاديث النبي ﷺ التي تحضّ الناس على حفظ حديثه ﷺ، وتبليغه كما هو بدون زيادة فيه أو نقص، فقال -رحمه الله-[3]

:" الخبر عن رسول الله ﷺ في تحريضه الناس على حفظ الحديث وتبليغ من سمعه إلى غيره كما سمعه، ودعائه بالخير لمن فعل ذلك:

1. حَدثنَا مُحَمَّد بن أَبِي عمر ثَنَا سُفْيَان عَن عبد الْملك بن عُمَيْر عَن عبد الرَّحْمَن عَن أَبِيه قَالَ: قَالَ رَسُول اللهﷺ:"نضّر الله عبدا سمع مَقَالَتي فوعاها وحفظها وَبَلَّغهَا، فَربَّ حَامِل فقه غير فَقِيه، وَرُبَّ حَامِل فقه إِلى من هُوَ أفقه مِنْه"[4].
2. حَدثنِي زُهَيْر بن حَرْب حَدثنَا الْوَلِيد بن مُسلم حَدثنَا الأوزاعي حَدثنِي حسان بن

(1) شرح علل الترمذي (1 / 802) مثل ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر، قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر في رمضان على كل حر وعبد ذكر أو أنثى من المسلمين: صاعا من تمر أو صاعا من شعير. فزاد مالك في هذا الحديث: "من المسلمين". وروى أيوب السختياني وعبيد الله بن عمر، وغير واحد من الأئمة هذا الحديث عن نافع، عن ابن عمر، ولم يذكر فيه "من المسلمين" وقد روى بعضهم عن نافع رواية مالك، ممن لا يعتمد على حفظه. وقد أخذ غير واحد من الأئمة بحديث مالك واحتجوا به، منهم الشافعي وأحمد بن حنبل".

(2) التمييز، (ص73).

(3) التمييز، (ص 24 – 34)

(4) أخرجه الشافعي في مسنده، كتاب فضائل قريش وغيرهم وأبواب متفرقة، باب النصيحة، حديث رقم (6081)، وابن ماجه في سننه، افتتاح الكتاب في الإيمان وفضائل الصحابة والعلم، باب من بلغ علما، حديث رقم (032)، والدارمي في سننه، المقدمة، باب الاقتداء بالعلماء، حديث رقم (432)، والحاكم في مستدركه على الصحيحين، كتاب العلم، حديث رقم (492)، الطبراني في معجمه الأوسط، باب الباء، من اسمه بشر، حديث رقم (2703)

عَطِيَّـة حَدَّثَنـي أَبُـو كَبْشَـة أَن عبـد الله بـن عَمْـرو حَدّثَـهُ أَنـه سـمع رَسُـول اللهﷺ يَقُـول:" بلّغُـوا عنّـي وَلَـو آيَـة، وَحَدّثُـوا عَـن بنـي إسـرائيل وَلَا حـرج"[1].

3. حَدثنَـا هـداب بـن خَالِـد ثَنَـا همـام عَـن زيـد بـن أسـلم عَـن عَطـاء عَـن أبـي سـعيد أَن رَسُـول اللهﷺ قَـالَ:" حدّثـوا عنّـي وَلَا حـرج وَحَدّثُـوا عَـن بنـي إسـرائيل وَلَا حـرج"[2].

ثمّ نبّـه أن حمـل حديـث رسـول اللهﷺ وتعليمـه للنـاس يجـب أن يكـون بتـوقّ وحـذر شـديدين؛ حتـى لا يقـع المـرء فـي معصيـة الكـذب علـى رسـول اللهﷺفوضـع عنوانـا: "بـاب مـا جـاء فـي التوقّـي فِـي حمـل الحَدِيـث وأدائـه والتحفّـظ مـن الزيـادة فيـه والنقصـان"[3] وسـاق تحتـه نصوصـا تُظهـر توقّـي الصحابـة رضـي الله عنهـم فـي روايـة الحديـث؛ كابـن عمـر وابـن مسـعود وأنـس بـن مالـك وعمـر بـن الخطـاب، وكذلـك التابعيـن ومـن بعدهـم.

وجاء في مقدّمة صحيحه[4]:" 1 - بَابُ وُجُوبِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَتَرْكِ الْكَذَّابِينَ:

"وَاعْلَـمْ وَفَّقَـكَ اللهُ تَعَالَـى أَنَّ الْوَاجِـبَ عَلَـى كُلِّ أَحَـدٍ عَـرَفَ التَّمْيِيـزَ بَيْـنَ صَحِيـحِ الرِّوَايَـاتِ وَسَـقِيمِهَا، وَثِقَـاتِ النَّاقِلِيـنَ لَهَـا مِـنَ الْمُتَّهَمِيـنَ، أَنْ لَا يَـرْوِيَ مِنْهَـا إِلَّا مَـا عَـرَفَ صِحَّـةَ مَخَارِجِـهِ، وَالسِّـتَارَةَ فِـي نَاقِلِيـهِ، وَأَنْ يَتَّقِـيَ مِنْهَـا مَـا كَانَ مِنْهَـا عَـنْ أَهْـلِ التُّهَـمِ وَالْمُعَانِدِيـنَ مِـنْ أَهْـلِ الْبِـدَعِ، وَالدَّلِيـلُ عَلَـى أَنَّ الَّـذِي قُلْنَـا مِـنْ هَـذَا هُـوَ اللَّازِمُ دُونَ مَـا خَالَفَـهُ، قَـوْلُ اللهُ جَـلَّ ذِكْـرُهُ: ((يَـا أَيُّهَـا الَّذِيـنَ آمَنُـوا إِنْ جَاءَكُـمْ فَاسِـقٌ بِنَبَـإٍ فَتَبَيَّنُـوا أَنْ تُصِيبُـوا قَوْمًـا بِجَهَالَـةٍ فَتُصْبِحُـوا عَلَـى مَـا فَعَلْتُـمْ نَادِمِيـنَ))[5]، وَقَـالَ جَـلَّ ثَنَـاؤُهُ: ((مِمَّـنْ تَرْضَـوْنَ مِـنَ الشُّـهَدَاءِ))[6]، وَقَـالَ عَـزَّ وَجَـلَّ: ((وَأَشْـهِدُوا ذَوَيْ عَـدْلٍ مِنْكُـمْ))[7]، فَـدَلَّ بِمَـا ذَكَرْنَـا مِـنْ هَـذِهِ الْآيِ أَنَّ خَبَـرَ الْفَاسِـقِ سَـاقِطٌ غَيْـرُ مَقْبُـولٍ، وَأَنَّ شَـهَادَةَ غَيْـرِ الْعَـدْلِ مَـرْدُودَةٌ، وَالْخَبَـرُ وَإِنْ فَـارَقَ مَعْنَـاهُ مَعْنَـى الشَّـهَادَةِ فِـي بَعْـضِ الْوُجُـوهِ، فَقَـدْ يَجْتَمِعَـانِ فِـي أَعْظَـمِ مَعَانِيهِمَـا، إِذْ كَانَ خَبَـرُ الْفَاسِـقِ غَيْـرَ مَقْبُـولٍ عِنْـدَ أَهْـلِ الْعِلْـمِ كَمَـا أَنَّ شَـهَادَتَهُ مَـرْدُودَةٌ عِنْـدَ جَمِيعِهِـمْ، وَدَلَّـتِ السُّـنَّةُ عَلَـى نَفْـيِ رِوَايَـةِ الْمُنْكَـرِ مِـنَ الْأَخْبَـارِ كَنَحْـوِ دَلَالَـةِ الْقُـرْآنِ عَلَـى نَفْـيِ خَبَـرِ الْفَاسِـقِ، وَهُـوَ الْأَثَـرُ الْمَشْـهُورُ عَـنْ رَسُـولِ اللهِ -صَلَّـى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَـلَّمَ- "مَـنْ

(1) أخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم (1643).

(2) أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب: ما جاء في الحديث عن بي إسرائيل، حديث رقم (9662) بلفظ " بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بني إسرائيل وَلاَ حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"

(3) التمييز، (ص 54 - 74)، النصوص من 4 إلى 11

(4) (1 / 8)

(5) سورة الحجرات، الآية 6

(6) سورة البقرة، الآية 282

(7) سورة الطلاق، الآية 2

حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ"[1]".

المطلب السابع: مدارات الحديث ودورها في التعليل.

لا سبيل لمعرفة العلل والوقوف عليها وتمييز الصحيح من الخطأ إلا بمعرفة الحفّاظ الذين تدور عليهم الأحاديث الصحيحة في كل مصر، وتلاميذهم. يعني مدارات الأحاديث وطبقات الرواة التي تصنّف حسب الأحفظ والأثبت والأكثر استيعابا لحديث شيخه والأطول ملازمة له...

فهذه المعطيات هي التي تمكّن الناقد من الحكم على الحديث في حال وقوع التفرّد أو المخالفة بين الرواة في الرواية عن نفس الشيخ، فيلجأ إلى المقارنة بينهم أيهم أحفظ وأثبت وأضبط وأكثر ملازمة له، وبهذا يستطيع الترجيح. ولهذا تابع الإمام مسلم مقدّمته بنقله نصوصا[2] دلّت على أن:

- هناك رواة بلغوا من جمع الأحاديث وإتقان حفظها مبلغا حتى عرفوا بأنهم أحفظ الناس وعليهم تدور الأحاديث الصحيحة. وهؤلاء هم مدارات الحديث.
- الثقات يتفاوتون فيما بينهم في الحفظ والضبط والتثبّت، فيصنّفون على طبقات.
- المفاضلة بين الرواة تتمّ بعد سبر حديثهم ومقارنته، وقد صرّح الأئمة واعترفوا بالأفضلية والأحفظية لبعض الرواة على بعض، وهذا يفيد في الترجيح عند وقوع الاختلاف بينهم.
- كما بيّنت لنا أن الحفظ والإتقان لا يكون بعدد المرات التي يسمع فيها الحديث؛ فقد يكون من يسمع مرة واحدة أحفظ ممن يسمع مرات متكرّرة.
- الحكم على الراوي بأنه أحفظ لا يكون حكما جزافيا أو مبنيا على حسن الظن فيه، وإنما يكون بعد اختبار وتتبع واستقراء لحال الراوي وحديثه فيكون حكما جازما؛ فالحفظة عن الشيخ كثيرون لكن من منهم الأثبت والأعلم والأحفظ.
- وقد يكون الراوي هو الأحفظ في أحاديث مصر بعينه، أو شيخ بعينه، أو يكون هو الأحفظ بالرجوع إلى كتابه، فالحفظ سواء كان في الصدر أو في الكتاب كلما كان متقنا كان معتبرا.

(1) رواه الترمذي في سننه، باب : ما جاء فيمن يروي حديثا وهو يرى أنه كذب، حديث رقم (2662)

(2) التمييز (ص 74 - 55)، النصوص من 21 إلى 13

وقد اهتمّت جميع كتب العلل بذكر مدارات الحديث الصحيح في كل مصر، وذكر تلاميذهم بقولهم "أصحاب فلان"، وتصنيفهم على طبقات بحسب تفاوتهم في إتقان حديث شيخهم.

وفي شرح علل الترمذي: "اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين: أحدهما: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيّن، لأن الثقات والضعفاء قد دوّنوا في كثير من التصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التواليف. والوجه الثاني: معرفة مراتب الثقات وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في الإسناد وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث."[1]

فحكم الأئمة على الأحاديث لا يكون إلا بعد سبر طرقها، ومقارنة بين رواتها، وترجيح بينها حسب قرائن موضوعية تجعل الحكم على كل حديث هو عملية مستقلة بحدّ ذاتها لا تخضع إلى قالب معيّن بل تعتمد على ما توفّر في هذا الحديث بالذات من قرائن وملابسات.

المطلب الثامن: الكلام في الروّاة ضرورة دينية ومبدأ من مبادئ التعليل والتصحيح.

الكلام في الرواة وأحوالهم ضرورة دينية، وهو من باب الدّين والنصيحة التي لا بدّ منها لحفظ حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وليس من باب الغيبة، ولا يمكن فصل التعليل والتصحيح عن الكلام في الرواة جرحا وتعديلا. ولهذا اختتم الإمام مسلم -رحمه الله-مقدّمة كتابه بنصوص[2] تؤيّد مشروعية الكلام في الروّاة وبيان حالهم بقدر الحاجة إلى ذلك في معرفة حكم الحديث. ولم تكن عدالة الرّاوي وصلاحه، إذا كان الراوي تام العدالة ومشهود له بالصلاح والورع والزهد، تمنع الأئمة من الكلام فيه إذا كان سيّئ الضبط كثير الوهم؛ لأن رواية الحديث تعتمد على الضبط مع العدالة كي يتمّ التبليغ على الوجه الذي أراده النبيّ -صلى الله عليه وسلم-: "نضّر الله عبدا سمع مَقَالَتي **فوعاها وحفظها وَبَلَّغهَا** فَربَّ حَامِل فقه غير فَقِيه وَرُبَّ حَامِل فقه إلى من هُوَ أفقه مِنْه"[3] أي بلّغها بعد ما حفظها كما سمعها دون زيادة فيها أو نقصان، فلربما بلغت روايته المحفوظة من هو أعلم وأفقه منه؛ فاستطاع الاستفادة منها بعلم من حكم في مسألة، أو تفسير لآية، أو دليل على قول أو غيرها.

قَالَ مُسْلِمٌ: " وَأَشْبَاهُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي مُتَّهَمِي رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَإِخْبَارِهِمْ عَنْ مَعَايِبِهِمْ كَثِيرٌ، يَطُولُ الْكِتَابُ بِذِكْرِهِ عَلَى اسْتِقْصَائِهِ، وَفِيمَا ذَكَرْنَا كِفَايَةٌ لِمَنْ تَفَهَّمَ وَعَقَلَ

(1) شرح علل الترمذي (2 / 366)

(2) التمييز، (ص 55 - 75)، النصوص من 23 إلى 53

(3) سبق تخريجه

مَذْهَبَ الْقَوْمِ فِيمَا قَالُوا مِنْ ذَلِكَ وَبَيَّنُوا، وَإِنَّمَا أَلْزَمُوا أَنْفُسَهُمُ الْكَشْفَ عَنْ مَعَايِبِ رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وَنَاقِلِي الْأَخْبَارِ، وَأَفْتَوْا بِذَلِكَ حِينَ سُئِلُوا لِمَا فِيهِ مِنْ عَظِيمِ الْخَطَرِ، إِذِ الْأَخْبَارُ فِي أَمْرِ الدِّينِ إِنَّمَا تَأْتِي بِتَحْلِيلٍ، أَوْ تَحْرِيمٍ، أَوْ أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوْ تَرْغِيبٍ، أَوْ تَرْهِيبٍ، فَإِذَا كَانَ الرَّاوِي لَهَا لَيْسَ بِمَعْدِنٍ لِلصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ، ثُمَّ أَقْدَمَ عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْهُ مَنْ قَدْ عَرَفَهُ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مَا فِيهِ لِغَيْرِهِ مِمَّنْ جَهِلَ مَعْرِفَتَهُ كَانَ آثِمًا بِفِعْلِهِ ذَلِكَ، غَاشًّا لِعَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَا يُؤْمَنُ عَلَى بَعْضِ مَنْ سَمِعَ تِلْكَ الْأَخْبَارَ أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا، أَوْ يَسْتَعْمِلَ بَعْضَهَا وَلَعَلَّهَا، أَوْ أَكْثَرَهَا أَكَاذِيبُ لَا أَصْلَ لَهَا، مَعَ أَنَّ الْأَخْبَارَ الصِّحَاحَ مِنْ رِوَايَةِ الثِّقَاتِ وَأَهْلِ الْقَنَاعَةِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُضْطَرَّ إِلَى نَقْلِ مَنْ لَيْسَ بِثِقَةٍ وَلَا مُقْنِعٍ"[1].

المطلب التاسع: العلم بأقسام الروّاة ضرورة في ممارسة التعليل والتصحيح.

تقسيم الروّاة إلى طبقات وأقسام والتعامل مع حديث كل قسم بما يناسب هو منهج الأئمة ومذهب أهل العلم.

روى الإمام مسلم عن عبد الرحمن بن مهدي تقسيمه الروّاة إلى ثلاثة أقسام وهو نفس تقسيم الإمام مسلم الذي بدأ به مقدمة الكتاب مما يدلّ على الاتفاق بين الأئمة في التقسيم وفي موقفهم من حديث روّاة كل قسم. قال عبد الرحمن بن مهدي[2]: "النَّاس ثَلاَثَة:

1. رجل حَافظ متقن فَهَذَا لَا **يُخْتَلَف فِيهِ**.
2. وَآخر يهم وَالْغَالِب على حَدِيثه الصِّحَّة **فَهُوَ لَا يُتْرَك**، وَلَو ترك حَدِيث مثل هَذَا لذهب حَدِيث النَّاس
3. وَآخر الْغَالِب على حَدِيثه الْوَهم فَهَذَا **يُتْرك حَدِيثه**.

ثمّ قال مسلم:" وَقد ذكرنَا من مَذَاهِب أهل الْعلم وأقاويلهم فِي دَرَجَات الحُفَّاظِ من وُعَاةِ العِلْمِ ونُقَّالِ الأخبار وَالسُّنَنِ والْآثَار مَا يَسْتَدِلُّ بِهِ ذُو اللُّبِّ على تَفَاوُتِ أَحْوَالهم ومنازلهم فِي الْحِفْظ وبأسبابه فَيعلم:

1. أَنّ مِنْهُم المُتَوَقِّي المُتقِن لما حمل من علم وَمَا أدّى مِنْهُ إلى غَيره.
2. وأنّ مِنْهُم من هُوَ دونه فِي رداءة الْحِفْظ والتَّساهُل فِيهِ.
3. وأنّ مِنْهُم المُتوَهِّمُ فِيهِ غير المتقن فَهَذَا كَمَا يجب حَامِلا حِين يحمل أَو حاكيا حِين

(1) المقدّمة، (1 / 82)

(2) التمييز، (ص75).

يَحْكِي."[1]

ولم يشر أحد من محقّقي الكتاب إلى معنى قول مسلم "..فهذا كما يجب حاملا حين يحمل أو حاكيا حين يحكي" وقد أثبتوا العبارة جميعهم في تحقيقاتهم للكتاب، وأرى والله أعلم أن معناه أن الرّاوي المتوهّم غير المتقن الذي غلب على حديثه الوهم والغلط؛ إذا أصاب في بعض حديثه وجاء به على الوجه الصحيح فيكون حينئذ قد تحمّل الحديث كما ينبغي تحمّله سماعا ووعيا وضبطا ويُكتب حديثه الذي أصاب فيه، وإذا لم يتحمّل الحديث كما ينبغي وجاء بالأوهام والغرائب و"الحكايات" فيُعامل حديثه على هذا الأساس ولا يكتب ولا يحتج به.

المطلب العاشر: الحفظ والضبط شرط أساس في الراوي.

ختم الإمام مسلم -رحمه الله-مقدّمته مبيّنا أن الحفظ هو شرط اشترطه النبيّ صلى الله عليه وسلم فيمن يروي حديثه الشريف قبل أن يشترطه الأئمة وأهل العلم، وغير المتقن لحفظه المتوهّم في رواية حديثه هو مخالف لشرط رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وربما غير مشمول بدعائه -صلى الله عليه وسلم-: "نضّر الله عبدا سمع مَقَالَتي فوعاها وحفظها وَبَلَّغهَا .."[2] ويخشى أن يكون داخلا في وعيده -صلى الله عليه وسلم-: "من كذب عَليّ مُتَعَمّدا فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَده من النَّار"[3] "لأن عَلَيْهِ أَن يعلم أَن عمد التَّوَهُّم فِي نقل خبر النَّبِي -صلى الله عليه وسلم- محرّم، فإذا علم ذَلِك ثمَّ لم يتحاش من فعله فقد دخل فِي بَاب تعمّد الْكَذِب، فإن كَانَ لم يعلم تَحْرِيم ذَلِك فَهُوَ جَاهِل لما يجب عَلَيْهِ وَالْوَاجِب عَلَيْهِ تعلّم تَحْرِيمه والانزجار عَن فعله."[4]

هنا نبّه رحمه الله إلى أمر مهمّ وفي غاية الخطورة، هو أن الذي يُدخل الراوي في زمرة الكذّابين، وفي وعيد النبي -صلى الله عليه وسلم- بالنّار، ليس فقط تعمّد الكذب عن تقصّد، فإن مَن خَبِر حاله من سوء الحفظ وكثرة الوهم ثم لم يحجم ولم يكفّ عن الرواية فقد دخل في باب تعمّد الكذب على رسول الله -صلى الله عليه وسلم-. ويجب عليه أن يعلم حرمة فعله وأن يزجر عنه.

(1) التمييز، (ص 85).

(2) سبق تخريجه

(3) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، باب: في التحذير من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، حديث رقم (3)، والبخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب: إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم حديث رقم (701) بلفظ: " مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".

(4) التمييز، (ص 971).

قال مسلم:" وَقد اشْترط النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- على سامع حَدِيثه ومبلّغه حِين دَعَا لَهُ؛ أَن يَعِيَهُ ويحفظه ثم يؤديه كما سمعه، فالمؤدّي لذلك بالتوهّم غير التيقّن مؤدّ على خلاف ما شرط النبي -صلى الله عليه وسلم-، وغير داخل في جزيل ما يرجى من إجابة دعوته عليه، والله أعلم.

فإن كان المؤدّي جاء بخبر عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- بالتوهّم قد أزال معنى الخبر بتوهّمه عن الجهة التي قاله بنقصان فيه أو زيادة، حتى يصير قائلا على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ما لا يعلم لم يؤمن عليه الدخول فيما صح به الخبر عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في قوله :" من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار ".لأن عليه أن يعلم أن عمد التوهم في نقل خبر النبي -صلى الله عليه وسلم- محرّم، فإذا علم ذلك ثم لم يتحاش من فعله فقد دخل في باب تعمّد الكذب، فإن كان لم يعلم تحريم ذلك فهو جاهل لما يجب عليه، والواجب عليه تعلّم تحريمه والانزجار عن فعله."[1]

ثم قال:" وسنذكر الآن إن شاء الله الأحاديث المنقولة الموسومة عند أهل العلم بالأغاليط فيها، في أسانيدها ومتونها حديثا حديثا، ونخبر فيها بالعلل التي من أجلها صارت أخبار أغاليط، بشرح وجوهنا به وأشباهها لمن أراد معرفتها إن وفق الله لجمعها، وبالله توفيقنا وإليه مرجعنا."[2]

وبهذا ختم الإمام مسلم -رحمه الله-مقدّمة كتابه النفيسة، التي بيّن فيها لسائله عن الأحاديث المعلولة مبادئ علم العلل وأبجديّاته النظريّة التي يقوم عليها، وقواعد التعليل الأساسيّة، قبل أن يبدأ في التطبيقات العمليّة من سوق الأحاديث المعلولة وبيان مواطن العلّة فيها وإتباعها بالأحاديث الصحيحة، مقدّما بذلك لسائله علم العلل في أوضح وأسهل وأكمل وجه نظري وتطبيقي.

الخاتمة:

أخيرا وفي خاتمة هذا البحث الموسوم بـ:" مبادئ علم العلل وقواعد التعليل من خلال مقدّمة كتاب التمييز للإمام مسلم" نخلص إلى أن:

كتاب "التمييز" من أوائل وأهمّ ما صنّف في علم العلل، وأبدعُ ما فيه مقدّمته التي أظهرت عبقرية الإمام مسلم في تنسيق كلامه، وبراعته في ربط أوّله بآخره، ودقّة منهجيّته في التنظير والتأصيل لعلم العلل وتبسيطه لطالب العلم قبل الإتيان بالجانب التطبيقي منه،

(1) التمييز، (ص 791)

(2) المصدر نفسه.

وبيان ضرورة معرفة مبادئه الأساسية وقواعده التي يقوم عليها. فمن مبادئه الأساسية:

1. أن الرواة طبقات يختلفون في مستوى الحفظ والضبط.
2. وأن معرفة أحوال الروّاة وبيانها ليس من باب الغيبة بل هو ضرورة دينية.
3. أن الثقات معرّضون للخطأ والوهم.
4. أن معرفة مدارات الحديث أمر ضروري.

ومن قواعده الأساسية:

1. طرق الكشف عن الخطأ في حديث الراوي من خلال التفرّد والمخالفة.
2. طرق الترجيح بين الروّاة إذا اختلفوا.
3. متى يقبل تفرّد الراوي.
4. متى تقبل الزيادة في الحديث.

ومن التوصيات التي أحبّ أن أوصي بها بعد القيام بهذا البحث:

- الاهتمام بكتاب "التمييز" كمصدر أوّل من مصادر علم العلل والعناية بتدارسه ومذاكرته.
- تدريسه للطلاب في مادة علم العلل قبل كتب العلل الأخرى الأكثر تعقيدا، فهو يمتاز بالوضوح والتبسيط والشرح الوافي.
- الاعتناء بدراسة مقدّمات الكتب فإن فيها كنوز ومعارف.

في الأخير أحمد الله تعالى على أن منّ عَلَيَّ بإتمام البحث، وما كان فيه من صواب فهو من فضل الله عليّ وكرمه، وما كان فيه من خطأ فهو من نفسي ومن الشيطان، أتوب إلى الله منه وأستغفره عليه، والحمد لله ربّ العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم، **اللباب في تهذيب الأنساب**، دار صادر– بيروت.
2. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، دار الغرب الإسلام – بيروت، ط2، 1408ه.

3. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علِيّ، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.

4. ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت، ط1، 1994م.

5. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار-الزرقاء– الأردن، ط1، 1407هـ 1987-م

6. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1422هـ - 2001م.

7. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415 هـ 1995- م.

8. ابن ماجة، محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجة**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.

9. البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

10. البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد، **الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف**، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، دار الفكر– بيروت، ط2، 1403ه.

11. البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ بغداد**، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي– بيروت، ط1، 1422هـ 2002- م.

12. الترمذي، محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي– بيروت، 1998م.

13. الثقفي، محمد بن إسحاق، **حديث السراج**، تحقيق: حسين بن عكاشة بن رمضان، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1425ه2004-م.

14. الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1، 1411ه – 1990م.

15. الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد، **معرفة علوم الحديث**، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1397هـ - 1977م.

16. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف– الرياض.

17. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1419هـ 1998م.

18. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر– بيروت، ط4، 1410هـ1990-م.

19. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ1985-م.

20. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.

21. الشافعي، محمد بن إدريس، **مسند الإمام الشافعي**، تحقيق: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع-الكويت، ط1، 1425 هـ 2004- م

22. الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين– القاهرة.

23. القشيري، مسلم بن الحجاج، **التمييز**، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، ط1، 2009م.

24. القشيري، مسلم بن الحجاج، **التمييز**، تحقيق: د. عبد القادر مصطفى المحمّدي، دار ابن الجوزي، الدمام-السعودية، ط1، 1430ه.

25. القشيري، مسلم بن الحجاج، **التمييز**، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر -المربع – السعودية، ط3، 1410ه.

26. القشيري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي– بيروت.

27. المقدسي، محمد بن طاهر. **شروط الأئمة الستة**، البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت، ط1، 1405ه1984-م.

28. النووي، يحيى بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات**، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Transliteration Arabic References:

1. Ibn Al'atheer, Abo Alhassan 'Aly bin Abi Alkaram, allubaab fi tahdheeb al'ansaab, dar Sadir- Bairout.

2. Ibn Al-Salaah, 'Othman bin 'Abd Al-Rahmaan, sianat saheeh Muslim min al'ikhlaal wa Alghalat wa himaayatuh min al'isqaat wa alsaqt, tahqeeq: Muwaffaq 'Abd Allah 'Abd Alqadir, dar algharb Alisaamy - Bairout, t. 2, 1408h.

3. Ibn Hajar Al'asqalaany, Abo Alfadl Ahmad bin 'Aly, Tahdheeb Al-tahdheeb, matba'at daa'irat alma'aarif al-nidhaamiah, Alhind, t.1, 1326h.

4. Ibn Khalikan, Abo Al'abbaas Shams Al-deen Ahmad, Wafayat Al'a'ayaan wa'anbaa' abnaa' al-zamaan, tahqeeq: Ihsaan 'Abbaas, dar Sadir- Bairout, t.1, 1994m.

5. Ibn Rajab, Zain Al-Deen 'Abd Al-Rahmaan, sharh 'ilal Al-Tirmidhy, tahqeeq: Dr, Humam 'Abd Al-Rahim Sa'id, maktabat almanaar-Al-Zarqa'i- Al'urdun, t.1, 1407h -1987m

6. Ibn Rajab, 'Abd Al-Rahmaan bin Ahmad bin Rajab Alhanbaly, jami'e al'uluom wa Alhikam fi sharh khamseen hadeethan min jawami'e alkalim, tahqeeq: Shu'aib Al'arna'out, muassasat Al-Risaalah, Bairout, t. 7, 1422h - 2001m.

7. Ibn 'Asaakir, Abo Alqassim 'Aly bin Alhassan, tareekh Dimashq, tahqeeq: 'Amr bin Gharaamah Al'amrawy, dar alfikr liltiba'ah wa al-nashr wa al-tawzi'e, 1415 h-1995 m.

8. Ibn Majah, Muhammad bin Yazid, sunan Ibn Majah, tahqeeq: Muhammad Fu'aad 'Abd Albaaqy, dar 'ihyaa' alkutub al'arabiah- Faysal 'Essaa Albaby Alhalaby.
9. Albukhaary, Muhammad bin Isma'il, saheeh Albukhaary, tahqeeq: Muhammad Zuhair bin Nasir Al-Naasir, dar tawq alnajaah, t.1, 1422h.
10. Albatalyawsy, Abo Muhammad 'Abd Allah bin Muhammad, al'insaaf fi al-tanbeeh 'alaa alma'aany wa al'asbab allaty 'awjabat alikhtilaaf, tahqeeq: Dr. Muhammad Ridwan Al-Daayah, dar alfikr- Bairout, t. 2, 1403h.
11. Albaghdaady, Abu Bakr Ahmad bin 'Aly bin Thabit, Taareekh Baghdad, Tahqeeq: Dr. Bashshaar 'Awwad Ma'rouf, dar algharb Alislaamy- Bairout, t.1, 1422h -2002 m.
12. Altirmidhy, Muhammad bin 'Essaa, sunan Altirmidhy, tahqeeq: Dr. Bashshaar 'Awwad Ma'rouf, Al-naashir: dar algharb Alislaamy- Bairout, 1998m.
13. Althaqafy, Muhammad bin Is-haq, hadeeth al-siraj, tahqeeq: Hussain bin 'Ukashah bin Ramadan, dar alfarouq alhadeethah liltiba'ah wa al-nashr, t. 1, 1425h-2004m.
14. Alhakim, Muhammad bin 'Abd Allah bin Muhammad, almustadrak 'alaa alsaheehain, tahqeeq: Mustafaa 'Abd Alqadir 'Ataa, dar alkutub al'ilmiyah- Bairout, t.1, 1411h - 1990m.
15. Alhakim, Muhammad bin 'Abd Allah bin Muhammad, ma'rifat 'uloum alhadeeth, tahqeeq: Al-Sayid Mu'adham Hussain, dar alkutub al'ilmiyah, Bairout, t. 2, 1397h - 1977m.
16. Alkhatib Albaghdady, Abu Bakr Ahmad bin 'Aly, aljami'e li'akhlaaq al-raawy wa aadaab al-saami'i, tahqeeq: Dr. Mahmoud Al-Tahhaan, maktabat alma'aarif- Alriyad.
17. Aldhahaby, Shams Al-Deen Abo 'Abd Allah Muhammad, tadhkirat alhuffaadh, dar alkutub al'ilmiyah Bairout-Lubnan, t.1, 1419h-1998m.
18. Aldhahaby, Shams Al-Deen Abo 'Abd Allah Muhammad, dhikr man yu'tamad qawluh fi aljarh wa al-ta'deel, tahqeeq: 'Abd Alfattaah Abo Ghuddah, dar albasha'ir- Bairout, t. 4, 1410h-1990m.
19. Aldhahaby, Shams Al-Deen Abo 'Abd Allah Muhammad, siyar 'a'alaam al-nubalaa', tahqeeq: majmu'ah min almuhaqqiqeen bi'ishraf Al-shaikh Shu'aib Al'arna'out, muassasat al-risaalah, t. 3, 1405h-1985m.
20. Alsuyoty, 'Abd Al-Rahmaan bin Abi Bakr, tadreeb Alraawy, tahqeeq: Abo Qutaibah Nadhar Muhammad Alfaryaby, dar teebah.
21. Al-Shaafi'iy, Muhammad bin Idris, musnad al'imam Al-Shaafi'iy, tahqeeq: Mahir Yasin Fahl, sharikat ghiras lilnashr wa al-tawzee'-Alkuwait, t.1, 1425 h -2004 m
22. Altabarany, Sulaiman bin Ahmad bin Ayuob, almu'jam al'awsat, tahqeeq: Tariq bin 'Awad Allah bin Muhammadi, 'Abd Almuhsin bin Ibrahim Alhussainy, dar alharamain- Alqahirah.

23. Alqushairy, Muslim bin Alhajjaaj, Al-Tamyeez, tahqeeq: Abi ‘Omar Muhammad bin ‘Aly Al’azhary, alfarouq alhadeethah liltiba’ah wa alnashr - Alqahirah, t. 1, 2009m.
24. Alqushairy, Muslim bin Alhajjaaj, Al-Tamyeez, tahqeeq: Dr. ‘Abd Alqaadir Mustafaa Almuhammady, dar Ibn aljawzy, Al-Dammaam-Alsa’oudiyah, t.1, 1430h.
25. Alqushairy, Muslim bin Alhajjaaj, altamyiaza, tahqeeq: Dr. Muhammad Mustafaa Al’a’adhamy, maktabat alkawthar -Almiraba’e – Alsa’oudiah, t. 3, 1410h.
26. Alqushairy, Muslim bin Alhajjaaj, saheeh Muslim, tahqeeq: Muhammad Fua’ad ‘Abd Albaaqy, dar Ihyaa’ alturaath al’araby- Bairout.
27. Almaqdissy, Muhammad bin Tahir. shurout al’a’immah al-sittah, Albukhary wa Muslim wa Abi Dawud wa Al-Tirmidhy wa Al-Nassaa’iy wa Ibn Majah, alnaashir: dar alkutub al’ilmiyah-Bairout, t.1, 1405h-1984m.
28. Alnawawy, Yahyaa bin Sharaf, tahdheeb al’asmaa’ wa allughaat, al-naashir: dar alkutub al’ilmiyah-Bairout.
29.

Basics of the Science of Ilal through the Introduction of the Book "Al-Tamyiz" by Imam Muslim

Fatima Zohra Aouati

College of Shari'a and Islamic Studies - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E.

Abstract:

The science of Ilal is concerned with uncovering the mysterious and hidden reasons that spoil hadith, despite its sound appearance. The field of the science of Ilal is narration, especially hadiths narrated by the trustworthy. The book of Imam Muslim "Al-Tamyiz" is one of the most important and earliest books of Ta'leel. He wrote it in response to the demand of some commentators, as he stated. It deals with examples of hadiths of the trustees in which they made mistakes and delusions.

But before he began to narrate examples of hadiths in which the trustees made mistakes, Imam Muslim provided a useful, rich introduction which reflected the conditions of his time, and in which he showed why he needed to explain the reasons for invalidating the hadiths of the trustees after he knew the condemnation of this by some ignorant people, as he described them. He explained the objective scientific rules the imams have used to discredit those hadiths.

This research is an attempt to extrapolate the introduction of the book "Al-Tamyiz" and extract the rules of Taaleel referred to by Imam Muslim. It answers the question: "what are the basic principles and rules of the science of Ilal?" which Imam Muslim included in his introduction and believed that it is necessary for everyone who wanted to understand this science to learn. To answer this question, the analytical descriptive approach and the inductive method were followed. The research concluded by summarizing these rules and showing their importance in understanding the science of Ilal, in addition to coming up with several recommendations.

Keywords: "Al-Tamyiz", Imam Muslim, Ilal